حفل إطلاق الإستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان

١٤ حزيران/يونيو ٢٠٢١

كلمة الترحيب

معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية الدكتور رمزي المشرفية،

حضرات ممثلي الوزارات الموقرة،

الزميلة أسما قرداحي،

الدكتورة عبلا سباعي،

السيدات والسادة الحضور،

اسمحوا لي بداية أن أتوجه بالتهنئة لمعالي د. مشرفية، ولطاقم الوزارة الموقر على إعداد الإستراتيجية الوطنية لكبار السن والتي ترسم خارطة طريق للدولة اللبنانية لتأمين الشيخوخة الكريمة والحياة اللائقة لكبار السن.

ونفتخر في الإسكوا أننا واكبنا جهودكم خلال السنوات الخمس الماضية، حيث كانت الانطلاقة مع تحضير الدراسة الوطنية حول الواقع الاقتصادي والاجتماعي لكبار السن في لبنان والتي وفرت الأرضية العلمية لمقاربة قضاياهم. ومن ثم تضافرت جهودنا مع وزارتكم ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومركز الدراسات لكبار السن ونحن اليوم نجني ثمار هذه الشراكة الناجحة معاً.

الحضور الكريم،

قد يتساءل البعض، في ظل جائحة لم نر مثلها من قبل هددت كل نواحي حياتنا، وأزمات تعصف بالبلاد من كل ناحية وصوب، لماذا التركيز على كبار السن؟ لماذا لا نركز على أولويات أخرى ملحة؟

الجواب ببساطة أنه في ظل هذا الواقع المقلق إننا بأمس الحاجة إلى مبادرات جريئة للدولة لنحمي الفئات الأضعف من السكان ومن ضمنهم كبار السن. فشريحة كبيرة من كبار السن اليوم تعاني من الفقر والمرض والإهمال وتستبعد من الجهود التنموية. وتنعكس هذه التحديات ليس فقط على كبار السن، بل على أفراد أسرهم

في غالب الأحيان حيث يتحملون المسؤولية الكاملة لرعاية كبار السن، وتتحمل في الغالب النساء المسؤولية الأكبر في هذا المجال. كذلك تساهم هذه التحديات في بث الصورة النمطية السلبية عن كبار السن كعبء على الأسرة والمجتمع يجب إعالتهم. غير أن هذه الصورة النمطية هي غير دقيقة حيث يساهم كبار السن بشكل كبير في مجتمعاتنا وعائلاتنا بشكل معنوي وحتى مادي في كثير من الأحيان.

وفي بلد مثل لبنان يشهد أسرع وتيرة للشيخوخة في المنطقة العربية حيث سيصنف بحسب التوقعات الديموغرافية كبلد مسن بعد حوالي خمسة عشر عام، يصبح التخطيط المبكر لشيخوخة السكان أمراً طارئاً يجب أن يتصدر أولويات الدولة. فحتى في الدول التي استغرقت عملية التحول الديمغرافي فيها مئة سنة وأكثر كما في بعض الدول الأوروبية، واجهت تلك الدول صعوبات عديدة في التحضير لشيخوخة السكان وفي التعامل مع انعكاسات هذا التحول الديمغرافي على المجتمع ككل وكذلك على الاقتصاد الوطني.

والتخطيط السليم لا يكون إلى من خلال وضع وتنفيذ سياسات عامة متناسقة ومترابطة تضع أهدافاً للارتقاء بحياة المسن وتضمن حقوقهم تماشيا مع الالتزامات الدولية التي أطرت مصفوفة حقوق كبار السن. فلا يمكننا أن نتحدث عن شيخوخة نشطة ودمج اجتماعي لكبار السن من دون الحديث عن فرص التعلم مدى الحياة، وتأمين التقاعد المريح، وضمان الرعاية الصحية المناسبة، والتمكين من الاستمرار في الإنتاج، ودعم الأواصر الأسرية والمجتمعية، وملاءمة المساحات والأبنية العامة ووسائل النقل مع احتياجات كبار السن، والحماية من العنف والإهمال، وإيلاء الاهتمام في حالات الطوارئ والنزاعات. وبالتالي نحتاج إلى أطر سياساتية تتناول مختلف هذه المجالات وتركز على التقاطع والترابط بينها إذا أردنا أن نرسخ ونُفعل حقوق كبار السن.

كما يجب على السياسات أن تضمن وتحفز أكبر قدر من التعاون والتكامل بين مختلف المعنيين من جهات حكومية وغير حكومية. وهنا لا يسعني إلا أن أنوه بالمسار التشاركي الذي اعتمد في وضع الاستراتيجية اللبنانية منذ اليوم الأول والذي نتج عنه وضع استراتيجية شاملة عابرة للقطاعات، لا تستثني أحد، وتعكس صوت وهموم كبار السن في لبنان.

في الختام أجدد فخرنا بالشراكة مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان ونلتزم ببذل كل جهد في سبيل دعم الوزارة في تنفيذ هذه الاستراتيجية، بما في ذلك المساهمة في وضع خطة تنفيذية لتفعيل الاستراتيجية، وترجمتها من حبر على ورق إلى مبادرات ومشاريع تنفذ على أرض الواقع.

نتمنى لكم كل التوفيق ومبروك للجميع